ICANN69 | الاجتماع السنوي العام عبر الإنترنت - مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن خدمات بيانات السجل وحماية البيانات
الثلاثاء، الموافق 20 أكتوبر 2020 - من الساعة 14:30 م إلى الساعة 16:00 م حسب توقيت وسط أوروبا الصيفي

جوليا تشارفولن: طابت أوقاتكم أينما كنتم. مرحبًا بحضراتكم في اجتماع ICANN69 - مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن حماية بيانات خدمات دليل التسجيل/نظام WHOIS والمقرر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 20 أكتوبر من الساعة 12:30 إلى الساعة 14:00 حسب التوقيت المنسق العالمي. وإدراكًا منا لكون هذه جلسات عامة وقد تشمل حضور أعضاء آخرين من مجتمع ICANN، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وموظفي الدعم يحثون جميع ممثلي ومندوبي اللجنة الاستشارية الحكومية لكتابة أسمائهم وانتماءاتهم في نافذة دردشة المشاركة للاحتفاظ بسجلات حضور دقيقة كما أنه يتعين إبداء التعليقات وطرح الأسئلة بصوت عالٍ.

غرفة Zoom مجهزة بخاصية الدردشة، وهي موجودة أسفل نافذة Zoom على اليمين. وإذا كان أحدكم يرغب في طرح سؤال أو إبداء تعليق، الرجاء كتابته في غرفة الدردشة من خلال بدء الجملة وإنهائها بكلمة <سؤال> أو <تعليق> كما تم التنويه عليه في الدردشة. وسأضع رسائل تذكير عرضية بهذا الطلب في الدردشة طوال الجلسة. ستشمل الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية لغات الأمم المتحدة الست واللغة البرتغالية وسيتم إجراؤها باستخدام تطبيق Zoom ومنصة الترجمة الفورية عن بُعد التي تديرها شبكة Congress Rental Network. وفي حال لم تكونوا قمتم بتنزيل تطبيق Congress Rental Network فإننا ننصحكم بتنزيله باتباع الإرشادات الموجودة في غرفة Zoom للدردشة أو من وثيقة تفاصيل الاجتماع المتوفرة على صفحة موقع ويب جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية. وإذا كنتم ترغبون في التحدث، الرجاء طلب الكلمة في غرفة Zoom للدردشة، وبمجرد مناداة مسيرو الجلسات على الاسم، الرجاء إلغاء كتم الصوت وبدء الكلام. ولا تنسوا التعريف بأنفسكم بغرض التدوين في سجل الجلسة وتحديد اللغة التي ستتحدثون بها، إذا كنتم ستتحدثون بلغة أخرى غير الإنجليزية. والرجاء أيضًا التحدث بوضوح وبوتيرة معقولة لتكون الترجمة دقيقة. وعند التحدث، يتعين التأكد من كتم صوت كل الأجهزة الأخرى، بما فيها تطبيق CRN.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي التعامل معها كما لو كانت سجلات رسمية.

وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة ICANN. وفي حالة حدوث أي خلل أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتم الصوت لدى جميع المشاركين. ويتم تسجيل هذه الجلسة وسيتوفر هذا التسجيل الصوتي والنصي على صفحة اجتماعات ICANN69.

ويسرني أن أنقل الكلمة الآن للسيدة منال إسماعيل رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. الكلمة لكِ يا منال.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. قبل أن نبدأ يا جوليا، هل مدة هذه الجلسة 60 أم 90 دقيقة؟

جوليا تشارفولن: تقبلوا اعتذاري. شكرًا جزيلاً لكِ يا منال، مدتها 90 دقيقة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً، كنت أود المعرفة فقط للتخطيط وفقًا للوقت المتاح. شكرًا جزيلاً لكِ يا جوليا، ومرحبًا مجددًا بالجميع. سنبدأ الآن المناقشات لمدة 90 دقيقة فيما يتعلق بأحدث الجهود لتوافق نظام WHOIS مع قانون حماية البيانات المعمول به بعد نشر التقرير النهائي للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات. ومن المتوقع أن ينظر مجلس الإدارة في التقرير إلى جانب بيان الأقلية، ولكن من المتوقع أيضًا أن تبدأ المناقشات حول عدد من مجالات السياسات أو تُعاد عقدها بما يشمل دقة البيانات والتمييز بين نشر بيانات التسجيل للأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الاعتباريين. ولكن بدون أي إضاعة للوقت، اسمحوا لي نقل الكلمة لأعضاء مجموعة العملية المعجّلة لوضع السياسات الصغيرة، لورين وكريس وجورجيوس.

لورين كابين: شكرًا لكِ يا منال، سأبدأ بخارطة طريق مختصرة. لذلك سنتحدث عن حالة توصيات العملية المعجّلة لوضع السياسات في المرحلة الثانية وكذلك المرحلة الأولى والتنفيذ وتحديثهما. وسنقدم لكم القليل من آخر المستجدات حول التوصيات التي اعتمدتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة للنظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح. وسنتحدث عن مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، ثم ننتقل إلى الخطوات التالية. كالجدول الزمني العام ومداولات مجلس الإدارة والمرحلة الثانية "أ"، واعتقدت أنها ستكون المرحلة الثالثة لكنني أعتقد أن هذا أسلوب تسويقي قليلاً لتسميتها المرحلة الثانية "أ"، لكن هذه المرحلة التالية أيًا كان اسمها ستركز على مشكلات الأشخاص الاعتباريين مقابل القانونيين، أي كيفية التعامل مع البيانات الواردة من كيان قانوني غير محمي بموجب القانون العام لحماية البيانات على عكس الكيانات الاعتبارية المحمية ومن ثم مشكلة جهات الاتصال الفريدة المجهولة المصدر. ثم دقة بيانات تسجيل نطاقات gTLD. وأعتقد أن الشريحة التالية لك يا كريس لتعطينا خلفية عن الأمر.

كريس لويس-إيفانز: سأفعل ذلك بالطبع. وسأستعرض بسرعة ما يبدو أنه من أشباح الماضي السحيق. فقد بدأت المرحلة الأولى في أغسطس 2018 وهذا منذ زمن بعيد. ومع ذلك، فقد ظلت في ذاكرتي. حيث اكتملت المرحلة الأولى وتم اعتماد معظم توصيات السياسات في مجلس الإدارة في مايو 2019. وكانت إحدى التوصيات الواردة في ذلك هي الانتهاء من مرحلة التنفيذ بحلول شهر فبراير 2020 أو نهايته. وكما ترون، لا يزال تنفيذ المرحلة الأولى مستمرًا. وسنغطي هذا الجدول الزمني حتى النهاية. وفي الوقت الحالي، لا يوجد تاريخ محدد لاستكمال ما بدأه فريق عمل تنفيذ التوصيات. وسيُثار ذلك الموضوع للنقاش في اجتماع صوتي حول العمل حتى موعد محدد؛ ومع ذلك، لم يتم الاتفاق على أي شيء حقًا. لذلك أعتقد أن هذا قد يكون إشارة تحذير مبكرة تجاه المرحلة الثانية، وفريق عمل تنفيذ التوصيات، وأنا أعلم أنه من الواضح ضرورة التحدث عن مرحلة التصميم التشغيلي الجديدة أيضًا وكيف يتفاعل ذلك وأعلم أن هذا كان موضوعًا مطروحًا للنقاش مع مجلس الإدارة في وقت سابق اليوم.

وبذلك اكتملت المرحلة الثانية الآن. تم نشر التقرير المالي في شهر يوليو من هذا العام. وأعتقد أننا فوتنا بعض الاجتماعات بالحضور الفعلي بسبب تداعيات جائحة كورونا؛ ورغم كل ذلك، إلا أننا تمكنا من إنهاء ذلك. حيث قدم جميع أعضاء لجنة التدقيق المعنيين بيان الأقلية، وكان بياننا [يتعذر تمييز الصوت] أحد تلك البيانات التي تم تقديمها في نهاية شهر أغسطس. ومن الواضح أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة أخذت كل [يتعذر تمييز الصوت] للحصول على بيانات الأقلية لإلقاء نظرة عليها واعتمدت بالفعل جميع توصيات السياسات وأرسلتها إلى مجلس إدارة ICANN للنظر فيها قرب نهاية شهر سبتمبر ومن الواضح أننا الآن في المرحلة التي كانت نوقشت في وقت سابق اليوم. ولذلك سوف أنقل الكلمة إلى جورجيوس لتغطية توصيات توافق الآراء الفعلية.

جورجيوس تسيلينتس: مرحبًا بحضراتكم جميعًا، محدثكم جورجيوس تسيلينتس من المفوضية الأوروبية. بعيدًا عن مجموعة العملية المعجّلة لوضع السياسات، لقد قمنا عدة مرات بتقديم آخر المستجدات حول المشكلات التي كنا نناقشها في هذه المجموعة، وربما يبدو كما لو كان لدينا خلافات، ولكن ذلك ليس هو الحال. فلقد توصلنا إلى العديد من التوصيات التي تجاوزت المرحلة الثانية بتوافق الآراء. وهنا يمكنكم رؤية الجدول الذي يحتوي على التوصيات وأن تلك التوصيات المظللة باللون الأخضر هي تلك التوصيات التي تحظى بتوافق كامل في الآراء.

ولذلك خلال مناقشاتنا، سأتناول هذه الشريحة بمحاولة شرح الذي تم بالاتفاق أساسًا مع جميع أصحاب المصلحة. وكان أول شيء يتعلق بالتوصية الخاصة بالاعتماد، حيث اتفقنا بشكلٍ أساسي على إنشاء هيئة اعتماد واتفقنا أيضًا على إيقاف سياسة فريق عمل تنفيذ التوصيات للاعتماد حيث سيقبل النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح طلبات الوصول والإفصاح عن المنظمات [يتعذر تمييز الصوت] أو الأفراد ومن أي مستخدم مقصود للنظام. لذا، فإن السياسة تحدد كذلك هيئة اعتماد واحدة نعتقد أنه سيكون من الجيد إدارتها بمعرفة مؤسسة ICANN المسؤولة بالفعل عن التحقق من مقدم الطلب. ومن خلال القيام بذلك، يجب وضع سياسة الخصوصية. واتفقنا كذلك على أن هناك أطرافًا

أخرى يُسمح لها بتنفيذ ذلك، وأنشأنا قواعد السياسات مثل إلغاء الاعتماد والإبلاغ عن الانتهاكات وأشياء أخرى.

إذن بشكلٍ عام، أعتقد أنه كان هناك توافق جيد في الآراء بشأن هذه التوصية. وأعتقد أننا قمنا بتغطية الأساس المطلوب لاعتماد مقدمي الطلبات. ونفس الشيء، إذا كنتم تتذكرون، يحدث كذلك مع التوصية الثانية حيث قدمنا اقتراحًا من اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق باعتماد الكيانات الحكومية. والغرض من ذلك، هو أنه إذا أردنا اعتماد كيان حكومي، إذا كان ذلك ممكنًا [يتعذر تمييز الصوت] -- فإنه سيسهل مناقشات المسؤولين عن [يتعذر تمييز الصوت] الأطراف المتعاقدة أو البوابة ويسهل الوصول إلى بيانات التسجيل غير المنشورة. وبناءً على تلك التوصية، اتفقنا على أن نفس المبادئ والقواعد التي تحكم [يتعذر تمييز الصوت] وكذلك الاعتماد مثلاً من الدولة أو من هيئة حكومية [يتعذر تمييز الصوت] يمكن تنفيذه بأي شيء تقرر هذه الدولة أنه [يتعذر تمييز الصوت] مرخص أو يمكن اعتماده أيضًا من منظمة حكومية دولية.

كما اتفقنا في السياسة على ضرورة إتاحة ذلك للعديد من الكيانات الحكومية المؤهلة التي تتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة مثل سلطات القانون المدني والجنائي ومثل سلطات حماية البيانات والسلطات القضائية ومنظمات حقوق المستهلك، ونحو ذلك. وبخصوص هذا الأمر مجددًا، وأعتقد أنها كانت التوصية الثانية، كان العمل الذي تم إنجازه رائعًا حقًا وبتوافق كامل في الآراء. وكان هناك التوصية الثالثة المتعلقة بمعايير ومحتوى الطلبات، ويحكم ذلك التقديم القياسي لعناصر البيانات المطلوبة. وتوصلنا إلى اتفاق بخصوص هذا الأمر، حيث اتفقنا على ما يجب أن يتضمنه الطلب الضروري من حيث المعلومات اللازمة للإفصاح. واتفقنا على ضرورة وجود أشياء مثل اسم النطاق وتعريف مقدم الطلب ومعلومات عنه ومعلومات حول الحقوق القانونية لمقدم الطلب، وتحديدًا هذا الطلب أو المصلحة المشروعة أو أي أساس قانوني آخر، ونحو ذلك.

واتفقنا كذلك على أنه فيما يتعلق بالمعايير والطلب [يتعذر تمييز الصوت]، يجب على البوابة المركزية الإبلاغ عن توافر جميع هذه المعلومات. أما بالنسبة للتوصية الرابعة التي تغطي إقرار أو استلام [يتعذر تمييز الصوت]، يتعين الاستجابة في الوقت المناسب

من مدير البوابة المركزية بعد استيفاء كل الحقول بشكلٍ صحيح. وتتعلق التوصية السابعة بمقدمي الطلبات الذين يجب عليهم إرسال طلب الحصول على بيانات [يتعذر تمييز الصوت] لأغراض محددة، كما ذكرت من قبل للطلبات التي تشير إلى إنفاذ القوانين المهمة والمطالبات المدنية والحماية المدنية ومنع الانتهاك وأمن الشبكة، كما تغطي حالات أخرى مثل التحقق من حق المسجل في المطالبة بملكية تسجيل اسم النطاق.

أما بخصوص هذا الأمر الآن، يجب على المرء تسليط الضوء على التأكيد على وجود غرض صالح ومحدد، وهذا لا يعني عدم حدوث الإفصاح تلقائيًا، حيث إن ذلك يعتمد على تقييم مزايا الطلب المحدد. أما بالنسبة للتوصية الحادية عشر المتعلقة بشروط النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح وأحكامه، فلقد وضعنا الحد الأدنى من التوقعات للاتفاقيات والسياسات المناسبة مثل استخدام النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح، وبالتالي اتفقنا على إدراج البنود التي تشير إلى المشكلات التي قلنا أنها مهمة للغاية، لكننا لم نفكر كثيرًا في ذلك حول عمليات النقل عبر الحدود، مما يضمن التزام الأطراف باتباع جميع البنود الضرورية المتعلقة بحماية البيانات.

والأمرالآخر الذي تحدثنا عنه ووافقنا عليه هو الشروط والأحكام التي قد يتم تحديثها حسب الاقتضاء من مؤسسة ICANN للتعامل مع القوانين والممارسات المعمول بها. وأدرجنا كذلك اتفاقيات الإفصاح المناسبة لطلبات النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح، حيث يجب وضع سياسات الاستخدام المقبولة.

والتوصية الثالثة عشر هي توصية تتعامل مع سياسة الاستعلامات، واتفقنا على ضرورة مراقبة مدير البوابة المركزية واتخاذه الإجراء المناسب ضد أي سوء استخدام للنظام. ونعني بسوء الاستخدام الطلبات الكبيرة الحجم أو المشوهة وبيانات الاعتماد غير الصحيحة، ونحو ذلك. وفي هذا الاتفاق، اتفقنا على عدم رفض الأطراف المتعاقدة أي إفصاح على أساس سلوك تعسفي والذي لم يتم تحديده على هذا النحو من مدير البوابة المركزية. وبدلاً من ذلك، هناك أحكام للإبلاغ عن القيام بذلك. وبالنسبة لسياسة الاستعلامات كذلك، اتفقنا على السماح للاستعلامات التي تستخدم [يتعذر تمييز الصوت] والتي نفذت نطاقات متعددة بطلب واحد، وبعض المشكلات التي أثارها العديد من

أصحاب المصلحة الآخرين أيضًا. كما يجب توجيه الطلبات التي لا تخضع للمعالجة الآلية إلى الطرف المتعاقد المسؤول عن قرار الإفصاح. ويجب على مدير البوابة المركزية دعم طلبات البيانات الحالية فقط وليس الطلبات القديمة.

وأخيرًا وليس آخرًا، يجب أن يكون النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح قادرًا على حفظ سجلات جميع طلبات الإفصاح المختلفة لاستمرار إمكانية التتبع بين تبادل المستجوبين والمفصحين. وهذا كل ما لدي. حيث قمت بتسليط الضوء على التوصيات التي توصلنا إلى اتفاقات بشأنها. وسأعود الآن إلى كريس ليحدثنا عن الأمور التي لم نتفق عليها. كريس؟

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لك يا جورجيوس. الرجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، سننظر في التوصيات التي بها قدر من الاختلاف أو المعارضة القوية. بدءًا من التوصيات الثامنة والتاسعة والعاشرة التي تتناول كيفية حدوث الإفصاح داخل النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح. منظور [يتعذر تمييز الصوت]، فهو مرتبط بشدة بالتوصية الثامنة عشر والطريقة التي سيتطور بها النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح بالفعل. وكان هناك الكثير من النقاش داخل العملية المعجّلة لوضع السياسات ووجهات نظر مختلفة بالتأكيد في بعض الأحيان. ومع ذلك، كانت التوصيات الموجودة قبل الثامنة والتاسعة هي المكان الذي وقع فيه الفريق مع ما أعتقد أنه مسموح به قانونًا في ذلك الوقت وطلب [يتعذر تمييز الصوت] التوجيه القانوني ووصل البعض متأخرًا إلى المسرح، وهو المكان الذي استقر فيه فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. وأعتقد أن بعض المشكلات تدور حول التوصية الثامنة عشر حول تطور النموذج وكيف سيتم تحديث أشياء مثل أتمتة طلبات الإفصاح. لذا، كان هناك ترابط جوهري بين التوصيات، ولكن ذلك من الواضح قد تسبب في بعض القلق داخل المجتمع من عدم تلبية الاحتياجات.

والأمر الآخر الذي أود الإشارة إليه هو التوصية الرابعة عشر المتعلقة بالاستدامة المالية. وكان هناك الكثير من القلق، سواءً حول جدوى النظام فيما يتعلق ببعض البيانات التي قدمناها من ICANN حول تكاليف النظام، ولكن بعد ذلك من جانب حكومي، كنا قلقين

بشأن كيفية تلبية بعض هذه الرسوم وأن عمل النظام الفعلي أمر صعب قليلاً بالنسبة لنا جميعًا للتوصل إلى اتفاق خلال العملية المعجّلة لوضع السياسات. لذا، فهذا هو نوع من الجوانب الثلاثة الرئيسية التي أود تسليط الضوء عليها باعتبارها مشكلات، وأعتقد أننا ناقشنا بالتأكيد بعضًا من هذه من قبل وستظهر بالتأكيد مرةً أخرى في أي مرحلة وهي المرحلة التالية من العملية المعجّلة لوضع السياسات، سواءً كان فريق عمل تنفيذ التوصيات أو بين المراحل التشغيلية. وبعد ذلك سأنقل الكلمة إلى لورين لتقديم تفاصيل حول بيان الأقلية.

لورين كابين: شكرًا يا كريس، وكما أشار الناس في الدردشة، بالتأكيد كان هناك الكثير المتفق عليه وفي الحقيقة لم تسلط الشريحة الأصلية الضوء على كل موضع كان فيه توافق في الآراء، فقد سلطت الضوء على أولئك الذين يتعاملون مع النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح بشكلٍ أساسي. ولكن كان هناك نقاط أخرى أيضًا تم توافق الآراء بشأنها. ولكن مع ذلك، كان لدى اللجنة الاستشارية الحكومية بعض المخاوف، وتم إبراز تلك المخاوف في بيان الأقلية خاصتها. وبالفعل، كما أشار الناس، هذا هو نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، فهو يتيح لجميع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة صوتًا وفرصة لتحديد موضع يمكنهم فيه الاتفاق بشأنه، وإذا كان هناك خلاف، إظهار وسائل للتعبير عن هذا الخلاف. وكان بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية هو الوسيلة التي تستخدمها اللجنة للتعبير عن المخاوف، لا سيما تلك التي لها تأثير على السياسة العامة.

إذن، فهذا بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية، وعند الانتقال إلى شرائح اللجنة في أوقات الفراغ، ستجدون أنها تحتوي على رابط للبيان الكامل الذي يمكنكم قراءتها بأنفسكم، ولكن كان هناك العديد من الموضوعات رفيعة المستوى، وسأنتقل إلى ذلك في مستوى عال لأنني أعرف أن الناس يمكنهم قراءتها بأنفسهم. لكن الصورة الكبيرة لهذا النظام في الوقت الحاضر -- وأدركت كما أشار توماس في الدردشة، أن إمكاناته قد تتكشف بعد ذلك، ولكن في هذه المرحلة أقول إنها مرحلة البراعم والآن ما يبدو عليه هو شيء مثير للاهتمام مجزأة بدلاً من نظام إفصاح مركزي. وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مخاوف من أن قرارات الإفصاح هذه قد لا تكون قابلة للتنفيذ لأن التوصيات لا تحتوي في الواقع على معيار للمراجعة. وأود التنويه أن الرئيس التنفيذي لمؤسسة

ICANN قد أشار أيضًا إلى الحاجة إلى مزيدٍ من التوجيه بشأن هذه المشكلة فيما يتعلق بكيفية مناقشة الأطراف المتعاقدة لقرار الإفصاح، وهذا ليس واضحًا تمامًا في [يتعذر تمييز الصوت] نفسه، و[يتعذر تمييز الصوت] لبدء ICANN ثانيًا -- تخمين هذا القرار مرةً ثانية ودفع جزء من دور [يتعذر تمييز الصوت] لما يمكن أن يبدو عليه وهو ما إذا كانت الإجراءات متبعة بشكلٍ صحيح ولكن عند الوصول إلى الجوهر، سيكون هناك مشروع أكثر صعوبة بسبب عدم الوضوح في القانون. لذلك أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن التوصيات الحالية لا تحتوي على هذه المعايير لقرارات الإغلاق [يتعذر تمييز الصوت] بطريقةٍ ستكون ذات مغزى لامتثال ICANN.

وأشرنا كذلك إلى أنها لم تتناول بشكلٍ كاف مخاوف حماية المستهلك وثقتهم، وبشكلٍ أكثر تحديدًا بالنسبة لتحديد الأولويات واتفاقيات مستوى الخدمة الخاصة بالتوقيت للاستجابة لتلك الطلبات على مستوى الصورة الكبيرة، وهناك سؤال حقيقي حول ما إذا كانت مشكلات حماية المستهلك تتضمن دورة تدريبية لمشكلات انتهاك نظام اسم النطاق التي لا تهدد الحياة، سواءً كانت ذات أولوية كافية للتصرف بسرعةٍ كافية لإحداث فارق هناك.

وكما سمعنا في جلسة انتهاك نظام اسم النطاق السابقة، فإنه في كثير من الأحيان تكون الهجمات على نظام اسم النطاق سريعة ولها تأثير كبير ولكنها لا تدوم طويلاً. ولذلك إذا لم تتصرف بسرعة، قد يختفي العنصر السيئ ويستخدم نطاقًا آخر لإدامة هجومه. لذا فإن هذه المشكلة مهمة إلى حدٍ ما. كما أنه لا توجد آليات موثوقة لتطوير هذا النظام، وكان هناك الكثير من العمل البناء الجيد جدًا بشأن هذه المشكلة، ولكن في نهاية اليوم، لم تقدم التوصية مستوى الوضوح الذي كانت اللجنة الاستشارية الحكومية ترغب فيه لتعزيز التحرك نحو نظام إفصاح أكثر مركزية بدلاً من نظام مجزأ.

وننتقل أخيرًا إلى مشكلة الاستدامة المالية هذه وما إذا كان مستخدمو هذا النظام سيكونون قادرين على تحمل تكاليف استخدامه من عدمه. وأود فقط أن أؤكد على أن ذلك لا يشمل فقط الوكالات العامة التي لا تكون كذلك في المعتاد -- عادةً ما لا يتم تشغيلها بالكثير من الموارد والأموال، بل يشمل كذلك متخصصي الأمن السيبراني الذين غالبًا ما يكونون في الخطوط الأمامية للكشف عن البرامج الضارة وانتهاك النظام، والتي لا تعمل، من

وقتٍ لآخر، بشكلٍ متكرر مع سلطات إنفاذ القانون لاكتشاف هذه المشكلات ثم إحالتها إلى سلطات تطبيق القانون.

كما سلطنا الضوء على المشكلات التي دافعت عنها اللجنة الاستشارية الحكومية مرارًا وتكرارًا في حالات معينة لم يتم تناولها في توصية المرحلة الثانية. مثل دقة البيانات، والذي كان موضوع العديد من المناقشات التي أجراها زملاؤنا في الاتحاد الأوروبي، وخاصة جورجيوس، حيث ناقشوا ذلك الموضوع مرارًا وتكرارًا وليس فقط لمعرفة مدى أهمية دقة البيانات من خلال سبب تضمين ذلك في القانون العام لحماية البيانات، بل أيضًا يجب أن تكون البيانات دقيقة -- والتي من أجلها تم جمعها. ولم يتم التطرق إلى مشكلات الأشخاص الاعتباريين مقابل القانونيين في هذه المرحلة من التوصيات القانونية، ولكننا متفائلون بأنه سيتم تناولها في القريب العاجل لا الآجل، خلال المرحلة الثانية "أ" التالية من خطة وضع السياسات الاقتصادية. وإلى جانب المشكلات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين مقابل القانونيين وكيفية التعامل مع هذه البيانات، سنتناول كذلك استخدام البريد الإلكتروني المجهول الهوية. والمشكلات الأخرى التي جرى الإشارة إليها في بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية كانت بعض المشكلات التي تتطلب مزيدًا من التوضيح، لا سيما فيما يتعلق بحالة ودور مراقبي البيانات والعمليات.

لذلك سأقوم بتسليم الراية -- وسأقوم بعمل صفحة معلومات هنا على هاتفي (بدون صوت) لأعبر عن مخاوف مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين، وكما تم تسليط الضوء عليه، كان هناك العديد من مجموعات أصحاب المصلحة التي قدمت بيانات الأقلية لذلك هيا بنا نستمع قليلاً عن مخاوف أصحاب المصلحة هؤلاء من كريس.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا يا لورين. محدثكم مجددًا كريس لويس-إيفانز للتدوين في السجل الرسمي. لذا، كما أوضحت لورين للتو، أعتقد أن كل مجموعة وردت في التقرير النهائي لبيانات الأقلية قد أثارت الكثير من المخاوف حول العملية والنتائج والنقاط التي أراد الناس تسليط الضوء عليها. لذلك سأركز فقط على بعض -- الجوانب لدينا حيث كان هناك بعضًا من النقاط التي تم تسليط الضوء عليها. حيث سلطت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين

واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرارالضوء على مخاوف مماثلة لدينا حول -- معذرةً [يتعذر تمييز الصوت] كيفية عمل الاستدامة المالية وكيف يمكن لمستخدمي النظام المشاركة فعليًا في النظام. ومن الواضح أن ذلك يعود إلى توصية التحول الكبير الثامنة عشر بشأن الاستدامة المالية. لذلك، هناك بالتأكيد المزيد من العمل الذي يجب القيام به هناك، وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان سيتم المضي قدمًا عند استنباط بعض التفاصيل الإضافية من التنفيذ التشغيلي وتوفير مزيدٍ من الوضوح حول كيفية عمل هذا بالفعل وكيفية عمل النظام لكافة استخداماته.

وأثناء التصويت داخل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، صوتت دائرة الملكية الفكرية ودائرة الأعمال ضد اعتماد عددٍ من التوصيات، وكانت هذه التوصيات متعلقة بشكلٍ أساسي بجانب الإفصاح عنها، إلا أن ذلك الأمر تم تمريره وجاء حكم الأغلبية العظمى في صالح المنظمة الداعمة للأسماء العامة. والأمر الآخر الذي أردنا الإشارة إليه هنا هو أن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين أعربت عن مخاوفها بشأن توجيه المنظمة الداعمة للأسماء العامة لتوصيات السياسات غير المتفق عليها إلى مجلس الإدارة والتي تتعارض مع بعض القواعد التشغيلية للمنظمة الداعمة للأسماء العامة. لذا فهم يتطلعون إلى دفع ذلك نحو الأمام، ومن الواضح أن ذلك الأمر يهمنا وهو متعلق بكيفية عمل ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض تلك التوصيات التي لم يتم التوافق بشأنها قد سبق وأدرجناها في بيان الأقلية.

لورين كابين: سأتحدث للحظة واحدة فقط لإضافة شيء إلى ما قاله كريس، فليس بالضرورة أن تمرير المنظمة الداعمة للأسماء العامة لهذه التوصيات كان مخالفًا لإجراءاتهم، حيث أن إجراءات تلك المنظمة تسمح لها بالتداول بشأن اعتماد هذه التوصيات أم تمريرها إلى مجلس الإدارة من عدمه عند عدم وجود توافق في الآراء أو ما إذا كان عليهم إعادة التوصيات لمزيدٍ من التحليل والعمل.

لذا، أعتقد أن مشكلة الصورة الكبيرة هنا هي كيفية قيام مجلس الإدارة والمنظمة الداعمة للأسماء العامة بموازنة هذا من خلال إجراءاتهم، فلقد مرروا جميع تلك الوصيات، ولكن

مجلس الإدارة سيراعيها في مداولاته حيث سيقرر التوصيات التي يجب الموافقة عليها وبالتأكيد أحد الاعتبارات التي أتوقعها سيكون متعلقًا بمستوى توافق الآراء والمناقشات حول المخاوف التي أثارتها مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لكِ يا لورين على ذلك التوضيح. ولذلك سوف أنقل الكلمة إلى جورجيوس لتناول الجدول الزمني.

جورجيوس تسيلينتس: شكرًا لك يا كريس. محدثكم جورجيوس تسيلينتس من المفوضية الأوروبية للتدوين في السجل الرسمي. يمكنكم رؤية الجدول الزمني في هذه الصورة وهو يلخص ما حدث حتى الآن والمتوقع حدوثه في المستقبل، سواءً المستقبل القريب والمستقبل البعيد. ويمكنكم رؤية بعض المشكلات التي ذكرها كريس فيما يتعلق بتنفيذ سياسة المرحلة الأولى حيث كنا قد حددنا في البداية تواريخ سابقة لنقل توصيات السياسات إلى العقود من المرحلة الأولى والتي ما زالت مستمرة. ولدينا مشكلات مثل مرحلة التصميم التشغيلي التي جرى مناقشتها أيضًا بإيجاز خلال التوجيهات مع مجلس الإدارة التي تسبق مرحلة تنفيذ المرحلة الثانية. كما يمكنكم رؤية المناقشة حول المشكلات [يتعذر تمييز الصوت] التي أبرزناها في تقرير الأقلية ودقة البيانات والأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الاعتباريين، والتي يرى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة أنها ليست في المسار الملح، لذا فقد تم تأجيلها -- لكنهم وافقوا على أن تلك المشكلات مهمة ويجب التعامل معها ولا تزال مطروحة للنقاش. كما يمكنكم الاطلاع على المناقشة الدائرة حول تحليل التكاليف/المنافع للنموذج بسبب الآثار المترتبة على الاستدامة المالية للنموذج.

وعلمنا أن كل ذلك كان من الأمور المعقدة. وكنا نعلم أنه من الصعب حلها كمشكلة، وهناك الكثير من الأنشطة التي جرى التخطيط لها أثناء مضينا قدمًا. ونسلط الضوء على مخاوفنا بشأن ما ذكرناه في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة لإيجاد حلول سريعة وفعالة لنموذج موحد ونموذج الوصول والإفصاح وكيف سيتأثر ذلك في هذا

الجدول الزمني إذا جرى إضافة شيء أو عدم حل تلك المشكلات. لذا، ف‘ننني سأنقل الكلمة مجددًا الآن إلى لورين على ما أعتقد لتناول الشريحة التالية وأعتقد أنها هي الشريحة الأخيرة، تفضلِ يا لورين.

لورين كابين: سوف نتحدث عن الخطوات التالية. أولاً، ستكون هناك مشاورات بين مجلس إدارة ICANN ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وأبرز مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة مشكلة الاستدامة المالية وأثار مشكلة تحليل التكاليف/المنافع المحتملة في إجراءاته هنا. لذلك، فإننا نتطلع إلى معرفة كيفية التعامل مع تلك المشكلة. وأعتقد أننا سمعنا في اجتماع مجلس الإدارة في وقتٍ سابق اليوم أنه إذا كان سيتم إجراء تحليل للتكاليف/المنافع، فإن ذلك سيحدث قبل إصدار مجلس الإدارة قراره، إذا جاز التعبير، بشأن ما إذا كان سيقبل توصيات المرحلة الثانية من عدمه. وسأشير إلى أن ذلك قد يكون موضوعًا مهمًا للجنة الاستشارية الحكومية للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول كيفية إجراء هذا التحليل، لا سيما كيفية قياس المنافع وما إذا كانت مجموعات أصحاب المصلحة ستساهم في التحليل أو تصميمه. وهناك الكثير من الأسئلة المفتوحة، وأعتقد أنه من المحتمل أن يكون هناك اهتمام كبير بكيفية إجراء هذا التحليل.

وسيتسلم مجلس إدارة ICANN الراية التالية بالطبع فيما يتعلق بالنظر في توصيات الاستفتاء وربما بعد التصميم التشغيلي [يتعذر تمييز الصوت]، وكان هناك طلب مُقدم للحصول على إسهامات اللجنة الاستشارية الحكومية حول ذلك. ومع ذلك، بدا من مناقشات مجلس الإداة أن هناك -- كيف أصيغ ذلك -- احتمالية قوية بأنهم سيطبقون هذه المرحلة، أي توصيات العملية المعجّلة لوضع السياسات، إذا كان ما ورد إلى مسمعي صحيح. لذلك فإنني متأكدة من أننا نأمل النظر في إسهامات اللجنة الاستشارية الحكومية في مرحلة التصميم التشغيلي في هذا الصدد. وبعد ذلك، وكما يحدث عادةً، سيسأل مجلس الإدارة اللجنة الاستشارية الحكومية عما إذا كان لديهم مخاوف عامة متعلقة بسياسات التوصيات. وتلك فرصة أخرى للجنة الاستشارية الحكومية لتقديم الإسهامات.

وفيما يتعلق بالتنفيذ مثل المرحلة الأولى، فإن مجموعات أصحاب المصلحة مدعوون للمشاركة في مناقشات التنفيذ. ويمكنني إخباركم باعتباري أحد الأشخاص الذين شاركوا في مداولات المرحلة الأولى أن مناقشات التنفيذ هذه مهمة جدًا وغالبًا ما يبدو واضحًا جدًا لمداولات السياسات وتفضيل عملية وضع السياسات ليس واضحًا جدًا للجهات التنفيذية. لذلك فهذا العمل مهم للغاية. ونرحب بمشاركة ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية في تلك المرحلة من العمل عند البدء فيها.

وبعد ذلك، وكما ناقشنا بالفعل، ستكون هناك مرحلة تالية، وهي المرحلة الثانية "أ"، والتي ستكون أقصر وبمثابة خيط رفيع، على ما أعتقد، لتناول المشكلات المتعلقة بكيفية معالجة البيانات الواردة من الكيانات القانونية وجهات الاتصال الفريدة مجهولة المصدر، ومجددًا سيتم دعوة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى تلك الإجراءات ولمشكلة دقة البيانات، ولن يكون ذلك جزءًا من مداولات العملية المعجّلة لوضع السياسات المرحلية، بل ستكون منفصلة، وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية واللجان الاستشارية الأخرى إلى رغبتهم في المشاركة في هذا الجهد، وأتوقع مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا بنشاط في جهود السياسات هذه بشأن هذه المشكلة المهمة المتعلقة بدقة البيانات.

وأعتقد أننا انتهينا من الشرائح إذا لم أكن مخطئة. نعم. ويعني ذلك أن وقت الأسئلة قد حان. هل ترغبين يا منال القيام بدور الميسر لذلك الأمر؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: يسعدني ذلك يا لورين. اسمحوا لي أولاً أن أتحقق من وجود أي طلبات للكلمة. يمكنني رؤية سؤال من فينسنت من فرنسا في غرفة الدردشة يقول فيه: إذا لم تحصل إحدى التوصيات على توافق في الآراء، هل يمكن إلغاؤها لاحقًا ويتم إرسالها إلى مجلس الإدارة بطريقة قد تتعارض مع المبادئ التشغيلية للمنظمة الداعمة للأسماء العامة؟ أعتقد أنكِ تطرقتي يا لورين إلى ذلك الأمر.

لورين كابين: بالتأكيد، حاولت أن أتطرق إلى ذلك الأمر. لا أعتقد -- لأنني قرأت ذلك، ولست خبيرة في الفروق والتفاصيل الدقيقة لإجراءات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وصدمني هذا التحذير أثناء قراءتي للإجراءات بأن المنظمة الداعمة للأسماء العامة لديها بعض السلطات التقديرية هنا وسوف أضعها مع الشروط القانونية، وسيتعلق ذلك بإيجاد التوازن وليس القبول، أي أنها ستتعلق بكيفية موازنة المجلس بين قبول التوصية من عدمه، وليس ما إذا كان يمكنهم حتى النظر فيها. وهذه على الأقل هي الطريقة التي قرأتها بها ولكن وجهة نظري بالتأكيد ليست [يتعذر تمييز الصوت].

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكِ يا لورين، بالتأكيد نحن لا نتحدث هنا عن المنظمة الداعمة للأسماء العامة ولكن أيضًا أفهم أنه لم يكن هناك أي تحقق من أي من قواعد المنظمة. والشيء الوحيد هو أنه لم يكن هناك توافق كامل في الآراء حول كيفية تعامل مجلس الإدارة مع هذا الموقف. لكنني لا أعتقد أن هناك أي انتهاكات لإجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة. كما أن فنسنت يوجه إليكِ الشكر يا لورين في غرفة الدردشة. ونأسف إذا فاتتنا الأسئلة الموجودة في غرفة الدردشة. أحاول التمرير لأعلى. وفي غضون ذلك، إذا أراد أي شخص طلب الكلمة، من فضلكم الضغط على زر رفع اليد. من الواضح أن الشرائح كانت واضحة تمامًا [ضحك] -- أو أن هذه مشكلة غير مثيرة للجدل. أرى رايان من الولايات المتحدة؟

ممثل الولايات المتحدة: هل تستطيعون رؤيتي وسماعي؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: نعم.

ممثل الولايات المتحدة: ممتاز. شكرًا لكِ سيادة الرئيس. شكرًا جزيلاً للورين وجورجيوس وكريس على العرض التقديمي الرائع، ومن الرائع حقًا المشاركة معكم مجددًا في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية وأن أرى الأشخاص عبر الإنترنت. وأود فقط قول بضع كلمات من منظور الحكومة الأمريكية، أعتقد أن الفريق قد عرض بشكلٍ جيد مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بتوصيات المرحلة الثانية التي تواصل الولايات المتحدة دعمها. وأود التنويه إلى أننا نتطلع إلى استمرار المشاركة في جهود المرحلة الثانية والعمل المستقبلي لحل مشكلات مثل معالجة بيانات الشخص الاعتباري ودقة البيانات. وبعد الجلسة، أعتقد أننا سنقترح صياغة البيان الرسمي الذي يحدد ملاحظات حول مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة التي أكدت على الحاجة إلى أن يكون النظام القياسي للدقة والوصول والإفصاح أداةً فعالة لمجتمعات المستخدمين المختلفة [يتعذر تمييز الصوت] وتؤكد كذلك على الحاجة إلى الدقة. لذلك، سترون هذا النوع في قائمة الانتظار أو أعتقد في الجلسة التي سنعقدها بعد ذلك ولكنني أردت تسليط الضوء على ذلك للجميع. هذا كل ما في الأمر. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا رايان وشكرًا مجددًا على تنويهك إلى قيامك بصياغة البيان الرسمي، ونحن نتطلع قدمًا لذلك. وأرى الآن طلبًا للكلمة من ممثل روسيا، إليك الكلمة. لا أود أن أخطئ في نطق الاسم، لذا تفضل يا ممثل روسيا، ويمكنك تقديم نفسك.

ممثل روسيا: [يتعذر تمييز الصوت] ممثل روسيا الاتحادية: الزملاء الأعزاء، أود فقط التحدث قليلاً عن المشكلات. أصدرت فرنسا بالأمس بيانًا حول [يتعذر تمييز الصوت] نظام الإنترنت وأهمية دور ICANN كحارسٍ لمساحة المعلومات المشتركة العالمية غير المجزأة. وأود أن أكرر هذا البيان وأؤكد أن قصة العملية المعجّلة لوضع السياسات بأكملها والقصة الكاملة حول نظام WHOIS نتيجة لمبادرات اللوائح الوطنية، ليس فقط الأوروبية لأن جميع الدول تقريبًا لديها لوائحها الخاصة بشأن الخصوصية والبيانات الشخصية ولوائح الإنترنت.

ومن ناحيةٍ أخرى، [يتعذر تمييز الصوت] هل ذكرتم بالفعل أهمية النظر في لوائح كل ولاية قضائية؟ ولماذا أبدأ الحديث عن ذلك؟ إن خدمة نظام WHOIS غير متوازنة حاليًا اعتمادًا على متطلبات اللوائح للدول وحتى [يتعذر تمييز الصوت] اعتمادًا على تفسير هذه المتطلبات من الجهات الفاعلة المحلية. وأعتقد أن على الدول أن تكون أكثر فاعلية في هذا المجال وفي هذا الاتجاه.

وأرى أن هناك حاجة واضحة للتنسيق الدولي بين اللوائح الوطنية وأقترح إعداد مسودة توصيات للسجل الوطني وأمناء السجلات والسجلات، حيث يحتاجون إلى توفير البيانات لخدمة نظام WHOIS وجلسة مجموعة السلامة العامة مثال جيد على ذلك، فربما تكونوا قد شاهدتموه في الشريحة التي يوجد بها الدنمارك كاسم رئيسي [يتعذر تمييز الصوت] والذي يتطلب [يتعذر تمييز الصوت] نشر بيانات التسجيل.

وأعتقد أن ذلك مثال على كيفية دعم الدول لمؤسسة ICANN والمساعدة في حل المشكلات، وليس باعتبارهم خبراء في مجموعة العملية المعجّلة لوضع السياسات أو مستشارين ولكن كعناصر فاعلة في هذه القصة.

شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك ممثل روسيا. بالفعل، إن اللوائح الوطنية جميعها لها نفس القدر من الأهمية، ونشكركم أيضًا على إبراز أهمية تنسيق اللوائح الوطنية وتذكيرنا بالبيان الذي سمعناه من فرنسا في الجلسة العامة بالأمس. هل ثمة أي تعليقات أخرى؟ أو أسئلة؟ لا أرى أي طلبات لإلقاء الكلمة. أحاول التحقق من الدردشة. لا أرى أي شخص يود إبداء تعليق أو طرح سؤال. لذا يبدو أننا سنختتم قبل نصف ساعة من الوقت المحدد. حسنًا. ما زلت أرى طلبات الكلمة، لذا ربما نحتاج إلى استراحة أطول.

أود أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر مرةً أخرى يا لورين وجورجيوس وكريس على العرض التقديمي الممتاز والمفيد للغاية. أقدر حقًا الجهد المبذول في الشرائح ومخطط الجدول

الزمني العام والجدول الذي يبرز الاتفاقات والخلافات، وكل ذلك كان مفيدًا للغاية. وآمل أن يستفيد الجميع كذلك من مجموعة الشرائح الممتازة، وشكرًا خاصًا لجميع أعضاء مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية المصغرة على جهودهم الكبيرة والدؤوبة طوال هذه العملية. يؤدي ذلك إلى ختام مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية حول خدمات بيانات التسجيل وحماية البيانات.

حان الوقت الآن للاستراحة. وأعتقد أنها ستكون ساعة تقريبًا. الرجاء الاستمتاع بأوقاتكم والعودة إلى غرفة Zoom الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية تماما الساعة 16:30 حسب توقيت هامبورغ أو الساعة 14:30 حسب التوقيت المنسق العالمي حتى نتمكن من بدء المناقشات حول البيان الرسمي. شكرًا لكم جميعًا. انتهى هذا الاجتماع الآن. شكرًا جزيلاً.

[نهاية التدوين النصي]